

## بيان صحفي

17 ديسمبر 2016

### الربيع العربي: النائب العام الفيدرالي السويسري يلتقي بالسلطات المصرية في القاهرة

برن في 17 ديسمبر 2016، جمع لقاء ذو طابع عملي أعضاء جهاز النيابة العامة الفيدرالية السويسرية بالسلطات المصرية المختصة، وكان الغرض من هذا التبادل الثنائي هو إتاحة الفرصة لسلطات المتابعة الجزائية لكلا البلدين بتقييم الوضعية الوسطية التي وصلت إليها القضايا، وفي نفس الوقت التطرق إلى آفاق القضايا القائمة التي لها علاقة " بالربيع العربي "

رافق النائب العام السويسري السيد ميخائيل لوبر وفد رفيع المستوى من جهاز النيابة العامة الفيدرالية (ن ع ف) أين التقى اليوم في القاهرة بنظيره المصري. ويندرج هذا اللقاء في إطار مواصلة التبادلات الثنائية المستمرة والمثمرة التي تمت في ديسمبر 2013 ويناير 2016. وتركز لقاء اليوم على التطرق إلى آخر المستجدات في القضايا الجزائية وتوضيح الرؤية بخصوص المراحل المقبلة وذلك في ظل احترام مبادئ الاستقلالية وسيادة القانون. كما تم اللقاء باللجنة القومية المصرية لاسترداد الأموال في الخارج.

تدير النيابة العامة السويسرية منذ سنة 2011 تحقيقا جزائيا بتهمة غسل الأموال (المادة 305 مكرر من قانون العقوبات السويسري) ومنظمة إجرامية (المادة 260 مكرر ثالثا من قانون العقوبات السويسري) في إطار أحداث " الربيع العربي " التي وقعت في مصر. منذ فتح هذه القضية، وجهت النيابة العامة السويسرية عدة طلبات إلى جمهورية مصر العربية للحصول على معلومات بخصوص مدى تقدم وضع القضايا الجزائية في مصر بخصوص المتهمين في سويسرا وكذلك معرفة الأحكام التي صدرت في حقهم. قامت النيابة العامة السويسرية بدراسة تحليلية معمقة ودقيقة لكل هذه الأحكام التي صدرت في مصر بخصوص العلاقة المحتمل وجودها بالقيم المالية المحجوز عليها في سويسرا وبالموازاة، تتابع السلطات السويسرية تحقيقاتها بخصوص مصادر هذه الأصول، زيادة على ذلك أضافت النيابة العامة السويسرية إلى تحقيقاتها " قرارات المصالحة القانونية " التي قامت بها اللجنة القومية لاسترداد الأموال في الخارج، مؤيدة بالعناصر الموجودة في الملفات السويسرية، مما يؤثر على ما تؤول إليه التحقيقات السويسرية.

في الواقع إن موامة الأحكام السويسرية والأحكام المصرية قد ساهم في الفصل في عدة جوانب من القضية القائمة في سويسرا بتهمة المنظمة الإجرامية وغسل الأموال ضد عدد من المتهمين، وكذلك إصدار أحكام برفع الحجز، عن مبالغ تقدر بحوالي 180 مليون فرنك سويسري.

وعليه فإن التحقيق الجزائي لازال مستمرا بتهمة الانتماء إلى منظمة إجرامية وغسل الأموال ضد ستة أشخاص فقط، والقيم المحجوز عليها تقدر بحوالي 430 مليون فرنك سويسري.

إن التحديات التي يواجهها التحقيق السويسري تبقى كبيرة في ظل ضخامة مبلغ القيم المالية المحجوز عليها، نظرا لمرعاة مبدأ السرعة في مقابل احترام حقوق جميع الأطراف، ولكون مصر طرفا مدعي في القضية السويسرية.

الربيع العربي: النائب العام الفيدرالي السويسري يلتقي بالسلطات المصرية بالقاهرة

لا تقدم النيابة العامة معلومات إضافية ولا ترد على الطلبات كتابية كانت أو هاتفية

البيانات الصحفية السابقة في إطار " الربيع العربي " المصري المنشورة إلى حد الآن:

- [2016.01.16: زيارة النائب العام السويسري إلى القاهرة.](#)
- [2014.01.31: الربيع العربي: النيابة العامة السويسرية تلتزم المساعدة القضائية من مصر.](#)
- [2013.12.17: وفد من النيابة العامة السويسرية في مصر.](#)

قسم الإعلام بالنيابة العامة الفيدرالية السويسرية